رابطة برلمانيون لأجل القدس وفلسطين
The League of Parliamentarians for al-Quds and Palestine

ألف يوم من حرب الإبادة والتطهير العرقي في قطاع غزة

شهادة الدم والرماد

رابطة برلمانيون لأجل القدس وفلسطين

رابطة برلمانيون لأجل القدس وفلسطين
The League of Parliamentarians for al-Quds and Palestine

ألف يوم من حرب الإبادة والتطهير العرقي في قطاع غزة – شهادة الدم والرماد

مقدمة

نضع هذا التقرير الحقوقي الشامل بين أيدي السادة البرلمانيين، تزامناً مع مرور ألف يوم على أطول وأعنف حرب إبادة جماعية في التاريخ المعاصر.

إن ما يشهده قطاع غزة اليوم يتجاوز مفهوم الحروب التقليدية، ليمثل "هندسة منهجية للمحو" تستهدف شطب الجغرافيا، واستئصال السكان، وتدمير كافة مقومات البقاء الإنساني.

وتحت وطأة هذه الإبادة وحملات التجويع الممنهج، يكافح أكثر من 2.4 مليون إنسان من أجل البقاء، في ظل تقاعس دولي يوفر غطاءً لاستمرار جريمة التطهير العرقي وإعادة الصياغة القسرية لديموغرافيا القطاع.

إن هذه المعطيات لا تضعنا فقط أمام مأساة إنسانية، بل تضع المنظومة الدولية والبرلمانات العالمية أمام اختبار تاريخي وحاسم، واستمرار هذا الصمت يحتم على المؤسسات التشريعية تحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية، والتدخل الفوري لوقف هذه المذبحة التي تضرب بعرض الحائط كافة المواثيق والأعراف الدولية.

الإيقاع اليومي للموت والإبادة

على مدار الأيام الألف الماضية، تحولت حياة الفلسطينيين في قطاع غزة إلى سجل يومي من الدماء؛ حيث أسقطت آلة الحرب الإسرائيلية يومياً 223 طناً من المتفجرات، ليصل إجمالي ما أُلقي على القطاع إلى 223,000 طن. وتحت هذا الركام، ارتفت الحصيلة الإجمالية للضحايا إلى 73,066 شهيداً، كان للأطفال النصيب الأكبر منها بأكثر من 21,500 طفل شهيد.

ولم تقتصر الجريمة على القتل الفردي، بل امتدت لتشمل "التطهير الديموغرافي" ومسح العائلات بأكملها من السجل المدني؛ فقد أُبيدت 2,700 عائلة تماماً ولم يتبقَّ منها أحد (بحصيلة 8,574 شهيداً)، في حين مُسحت 6,020 عائلة أخرى ولم ينجُ منها سوى فرد وحيد (بحصيلة 12,917 شهيداً).

هذا الاستهداف الممنهج للأسرة الفلسطينية ترك خلفه جيلاً كاملاً بلا سند، حيث بات 58,800 طفل في عداد الأيتام، منهم 2,700 طفل فقدوا كلا الوالدين معاً، وتيتم 50,000 طفل بفقدان الأب، و6,100 بفقدان الأم، وتُركت 26,370 سيدة تواجه قسوة الترمل.

كما كشفت الإحصاءات أن 1,022 طفلاً استشهدوا قبل أن يكملوا عامهم الأول، وأن 520 رضيعاً وُلدوا واستشهدوا خلال هذه الحرب. الإبادة الجغرافية وأزمة الملاذ المفقود

إن الأرقام الواردة في هذا السجل ليست مجرد إحصاءات عابرة، بل هي توثيق دقيق لمحو ممنهج لشعب بأكمله، ومسح آلاف العائلات من السجل المدني وتيتيم عشرات الآلاف من الأطفال لا يمكن اعتباره أضراراً جانبية، بل هو "هندسة ديموغرافية" تستدعي من البرلمانيين حول العالم رفع الصوت عالياً، وتفعيل أدوات الرقابة والتشريع لدفع حكوماتهم نحو اتخاذ مواقف صارمة تمنع استئصال الأجيال من جذورها، وتوقف تحويل غزة إلى أكبر مقبرة للأطفال في العصر الحديث.

الإبادة الجغرافية وأزمة الملاذ

لقد عمد الاحتلال إلى تدمير مساحات الحياة بشكل منهجي، مسيطراً بالاجتياح والنار على حوالي 70% من مساحة القطاع، وملحقاً دماراً شاملاً بنسبة 90% من مقدراته وبنيته التحتية. وقد أدى هذا التدمير إلى تهجير مليوني إنسان قسراً، حُشر أكثر من مليون منهم في خيام متهالكة في منطقة "المواصي"، ورغم الادعاءات المتكررة بأنها منطقة إنسانية آمنة، تعرضت المواصي للقصف المباشر 241 مرة.

واليوم، يواجه القطاع أزمة إيواء كارثية بعد هدم وتضرر 410,000 وحدة سكنية، واستهداف 346 مركزاً للنزوح، مما ترك 350,000 أسرة في العراء التام. ومما يفاقم المأساة، أن 132,000 خيمة من أصل 135 ألفاً قد اهترأت كلياً وباتت غير صالحة لحماية النازحين من قسوة الظروف.

سلاح التجويع وانهيار منظومة البقاء

إلى جانب القصف، يُستخدم الحصار والتجويع كسلاح فتاك للقضاء على من نجا من النيران، فمع إغلاق المعابر إغلاقاً تاماً لأكثر من 650 يوماً، ومُنع إدخال 390,000 شاحنة مساعدات، بات 650,000 طفل يواجهون خطر الموت جوعاً، بينهم 40,000 رضيع مهددون بفقدان الحياة لغياب الحليب، وقد سجلت التقارير بالفعل استشهاد 460 مدنياً بسبب الجوع، بينهم 164 طفلاً.

يترافق هذا الخنق الإنساني مع "إبادة صحية" متعمدة؛ حيث دُمر 96 مركزاً للرعاية الصحية، وأُخرج 38 مستشفى عن الخدمة تماماً، واستُهدفت 197 سيارة إسعاف و84 مركبة دفاع مدني.

دفع الطاقم الطبي ضريبة باهظة بارتقاء أكثر من 1,700 شهيد، واعتقال 310 من الكوادر، استُشهد 3 منهم تحت التعذيب، أبرزهم د. عدنان البرش رئيس قسم العظام بمجمع الشفاء.

وفي ظل عجز دوائي بلغ 51%، يدفع "الضحايا غير المرئيين" الثمن بصمت؛ فهناك 12,500 مريض سرطان يواجهون الموت، و350,000 مريض مزمن بلا علاج، كما سُجلت 12,000 حالة إجهاض، وانتشار مرعب للأوبئة طال 71,338 إصابة بالكبد الوبائي، كما خلفت الحرب 5,400 حالة بتر، و1,500 حالة شلل، و1,200 حالة فقدان بصر.

إن استخدام التجويع والمرض كأسلحة دمار شامل يمثل انهياراً كاملاً للقيم الإنسانية، وهذا الواقع الكارثي يحتم على المجالس التشريعية الانتقال الفوري من مربع الإدانة إلى مربع الفعل

المباشر، وتوجيه الدبلوماسية البرلمانية لتشكيل قوة ضغط فاعلة لكسر هذا الحصار المميت، وضمان تدفق المساعدات، وحماية ما تبقى من منظومة صحية.

استئصال الذاكرة وتدمير الاقتصاد

سعى الاحتلال إلى كيّ الوعي واستئصال الذاكرة والمجتمع المدني، مسبباً خسائر اقتصادية مباشرة قُدرت بـ 80 مليار دولار؛ شملت قطاعات الإسكان (34 مليار)، والتجارة (12 مليار)، والتعليم والزراعة (12 مليار)، والصحة والبلديات (10 مليار)، وصولاً إلى تدمير البنية الصناعية والخدمية والدينية.

طال التدمير دور العبادة، حيث سُوي 1,047 مسجداً بالأرض، وتضرر 210 مساجد أخرى، واستُهدفت 3 كنائس تاريخية بشكل متكرر.

ولم تسلم حتى أجساد الموتى، إذ جُرفت 40 مقبرة وسُرق 2,450 جثماناً، مما اضطر الأهالي لإقامة 7 مقابر جماعية داخل ساحات المستشفيات.

وفي محاولة لاغتيال المستقبل، تم تدمير 17 مؤسسة للتعليم العالي، وتضررت 100% من المدارس (80% منها قُصفت مباشرة)، ليُحرم 710,000 طالب من حقهم في التعليم، بعد أن قتلت آلة الحرب 20,051 طالباً، و830 معلماً، و194 أكاديمياً.

التوصيات وخارطة التحرك البرلماني

هذه الإحصاءات والحقائق المروعة تؤكد ما حذرت منه المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، من أن هذه الإجراءات المجتمعة تهدف إلى إحداث تغيير ديموغرافي دائم، وتمثل جريمة تطهير عرقي صريحة مكتملة الأركان. وأمام هذا الصمت الدولي، فإن التوثيق الحقوقي اليوم يضع البرلمانيين حول العالم أمام مسؤولياتهم التاريخية والأخلاقية للمطالبة بمحاسبة فورية لمرتكبي هذه الإبادة، والضغط الفعلي لفتح المعابر لإنقاذ ما تبقى من أجيال، والشروع العاجل في إعادة إعمار مقومات الحياة قبل فوات الأوان.

استناداً إلى المعطيات الكارثية التي وثقها هذا التقرير بعد 1000 يوم من الإبادة، وبناءً على المسؤولية القانونية والأخلاقية الملقاة على عاتق البرلمانات كممثلين لإرادة الشعوب، نضع بين أيديكم التوصيات العاجلة التالية:

- **المسار التشريعي والرقابي:**

حظر تصدير الأسلحة: تفعيل الأدوات الرقابية للضغط على الحكومات لفرض حظر فوري وشامل على تصدير أو نقل الأسلحة والمعدات العسكرية والتقنية إلى دولة الاحتلال.

تشريعات المقاطعة: اقتراح وسن قوانين وطنية تُجرم التعامل التجاري والمالي مع المستوطنات الإسرائيلية، وتفرض عقوبات اقتصادية على الشركات والكيانات المتورطة في دعم آلة الحرب.

تعليق الاتفاقيات: مطالبة الحكومات بتجميد أية اتفاقيات شراكة اقتصادية أو أمنية أو سياسية مع دولة الاحتلال حتى تلتزم بالقانون الدولي وتوقف حرب الإبادة.

- **المسار القانوني والحقوقي:**

دعم المحاكم الدولية: إصدار بيانات وقرارات برلمانية تدعم بشكل صريح الدعاوى المرفوعة أمام محكمة العدل الدولية، وتطالب المحكمة الجنائية الدولية بتسريع إصدار مذكرات توقيف بحق القادة السياسيين والعسكريين للاحتلال.

تفعيل الولاية القضائية العالمية: حث اللجان القانونية في البرلمانات الوطنية على تفعيل مبدأ "الولاية القضائية العالمية"، لتمكين المحاكم المحلية من ملاحقة واعتقال مجرمي الحرب الإسرائيليين حال تواجدهم في أراضيها.

اعتماد القوائم الأممية: التصديق البرلماني على اعتماد تقارير وقوائم الأمم المتحدة (بما فيها القائمة السوداء لقتلة الأطفال ومنتهكي الحقوق) كوثائق إدانة قانونية ورسمية في التشريعات الوطنية.

- **المسار الإنساني والإغاثي:**

حماية الأونروا: استصدار قرارات برلمانية ترفض مساعي تفكيك وكالة "الأونروا"، وتلزم الحكومات بتوفير شبكة حماية مالية وسياسية مستدامة للوكالة لضمان استمرار تقديم خدماتها للاجئين.

كسر الحصار الإغاثي: الضغط الفعلي والمباشر لإنزال العقوبات بالجهات التي تعرقل وصول المساعدات، والمطالبة بفتح كافة المعابر البرية بشكل فوري ومستدام لإدخال المواد الطبية والغذائية.

- **المسار الدبلوماسي والبرلماني:**

تسيير الوفود البرلمانية: تشكيل وفود برلمانية دولية عاجلة للتوجه إلى المعابر الحدودية للوقوف على حجم المأساة، والمطالبة بدخول قطاع غزة لكسر العزلة السياسية المفروضة عليه.

الاعتراف بدولة فلسطين: قيادة حراك برلماني داخل المجالس التشريعية التي لم تعترف حكوماتها بعد بدولة فلسطين، للضغط عليها لاتخاذ قرار فوري بالاعتراف الكامل، كخطوة سياسية رادعة لمشاريع التصفية.

رابطة برلمانيون لأجل القدس وفلسطين

The League of Parliamentarians for
al-Quds and Palestine

www.lp4q.org
info@lp4q.org
Istanbul, Türkiye